بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام وتوشيحه بذكر المفصل المنعام
وتوشيحه بالصلوة والسلام على صفوة الانام واله وصحبه
الغر الكرام اما بعد فهذه عجالة نافعة وعلالة رافعة
تروي غليل طالبي صناعة الميزان وتشفي عليل السابقين
الى مساق البرهان لم التفت الى ما اشتهر فالحق احق
بالاتباع ولم اجمد على ما ذكر فلسلك النظر اتباع بل تحريت
النصح الصحيح وبحثت عن زبد الحق الصريح واتيت بتحقيقات
خلا عنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم يحوها
الصحف المتطاولة المتناولة مع اني اميلتها بالاستحالة على
طريق الاستحالة حال اشتغال بعض من له توقد في الذكا
واشتغال وفقه الله للاشتغال ورقاه الى معارج الكمال
بمنطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة الترتيب فليسعد
بها كل ذكي وليضن بها على كل غبي غوي ولئن ردها
القاصرون فسيقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف
يمدحها الكمل هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان
لا نعبد ولا نستعين الا اياه ولا حول ولا قوة الا بالله

قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
والتبجيل والمراد بالجميل الاختياري لانه صفة للفعل
وهو بالاختيار كذا ذكره المصنف في حاشية
الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره يقال مدحت
اللؤلؤ على صفائها لا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا
مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد يعم

الاختياري

الاختياري وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون
المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه لانه اعم قال
قوله الذي هدانا اقول الهداية الدلالة على ما يوصل الى
المطلوب وقيل الدلالة الموصلة الى المطلوب وهي اخص
وضد الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود
فهديناهم والاول منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي
من احببت واحتمال التجوز مشترك والمناقشة في امتناع
حمله على هذا المعنى مجال قائل وقال المصنف في حاشية
الكشاف ما محصله انها تتعدى بنفسها وبالى وباللام
وبعنها على الاول للايصال وعلى الثاني بمعنى الدلالة
فافهم قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي والصراط
المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولكن خصه بالاسلام
لكن الاولى ان يقال قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق
التوفيق جعل الاسباب موافقة وحاصله توجيه الاسباب
باسرها نحو المسببات قوله لنا الظاهر فيه من حيث
المعنى تعلقه بوفق لكن اللفظ لا يساعده لامتناع تقدم
ما في حيز المضاف عليه ولان المعمول لا يقع الا حيث
يسع وقوع العامل فيه فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره
المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة الفعل
على ما حققات ما ذكره المصنف قدس سره في قول صاحب
التلخيص واكثرها للاصول جمعا واما تعلقه بجعل فبعيد
جدا من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة

في جواب ما هو لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وفرس معين
بما هو فالجواب الحيوان فلا بد من قيد فقط لاخراجه لانه قد
هو مقول بالذات على المجموع وهي مختلفة الحقايق لكن
يتضمن قوله على والمتبادر من المقول على الكثرة المتفقة
في الجواب ما هو المقول عليها صريحا لا ضمنا قوله وقد
يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
ما هو للنوع صنفان لاحدهما الحقيقي وهو ما مر تعريفه
والثاني الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ما هو فقوله الماهية اي الامر الكلي اذ
قبل ان الماهية تدل التزاما على الكلية فيخرج الشخص
ولا بد من قيده اولية ليخرج الصنف اذ يصدق انها هية
مقول عليها وعلى غيرها الجنس الاضافي في جواب ما هو وقيد
الاولية يخرجه لانه ليس مقول الجنس عليه قولا اوليا
بل بواسطة قوله على النوع فان امرا ذاتيا للعام والخاص
كان ثبوته للعام اولا وللخاص ثانيا لكنه يخرج السافل
بالقياس الى الاجناس العالية مع ان تسميته بنوع الانواع
وتسميه الجنس العالي بجنس الاجناس يقتضي ان يكون
السافل نوعا بالقياس الى جميع العالي والاولى ان يجتنب
فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل
السوافل بالنسبة الى العوالي قوله ويختص باسم الحقيقي
كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه وجه التسمية ان
المعتبر في النوعية التحصيل والاول قد انتهى تحصيله وتم فصل

باسم

باسم الحقيقي بخلاف الثاني فانه لا يعتبر فيه كمال التحصيل بل
التحصيل بالاضافة الى ما فوقه من الاجناس فخص باسم الاضافي
قوله وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان فانه
مقول على زيد وعمرو وبكر في جواب ما هو وهم متفقة الحقيقة
فانه تام حقيقتهم ولا تمايز بينهم الا بالعوارض المشخصة
فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثلا الحيوان
في جواب ما هو فيكون نوعا اضافيا ايضا قوله وتفارقهما
في الحيوان فانه نوع اضافي اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا
الجنس وهو الجسم النامي في جواب ما هو وليس نوعا
حقيقيا اذ افراده مختلفة بالحقايق قوله والنقطة
فانها نوع حقيقي وليست نوعا اضافيا اما الاول فلتفاوت
افرادها في الحقيقة واما الثاني فلانها لا تدخل تحت مقولة
من المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض
ليس جنسا لما تحته او بسيطة وكلا الوجهين ضعيف
اما الاول فلانه لا يدل على ان لاجنس لها عاليا وانها
كان لها جنس مفرد او المخصر في المقولات هو الاجناس
العالية فقط واما الثاني فلان البساطة العقلية غير عن
والخارجيه لا يجدي نفعا والمصنف تبع في ذلك لما ترى
واما القدماء حتى الشيخ في الشفا فقد ذهبوا الى ان
الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي وهذا انما يتم لو ثبت
ان كل نوع فله جنس فلم يثبت لجواز ان يكون نوع بسيط

يمتنع انفكاكه عن الوصف كانت اخص من الممكنة وامتنع
المطلقة بناء على كون الممكنة اعم من المطلقة كما هو المشهور
الا انهم لم يعتبروا هذا المعنى بل اخذوا الثبوت المعتبر فيها
بالفعل فمن اخذ معنى المشروطة عمم واستلزام العنوان للحمل
فصدقت اصل المعنى الذى هو اتحاد المحمول مع الموضوع
ومن اخذ فى المشروطة ثبوت المحمول على التقدير وفى
المطلقة الثبوت بحسب نفس الامر فكم بما لا يعد لا مفسرا
فى القواعد المهدة فى مسائل القضايا وكذا من اخذ فى
المشروطة ثبوت المحمول بالامكان بالفعل على انه لا يرى
على القوم فى حكمهم بكون المطلقة اعم من المشروطة بشئ
لانهم ما بينوا النسبة بين المعنيين على ما ذكرنا فمن غير
تصير حا الى ما اراده بين النسبة وبين ما قصد منها فلا
نزاع لى فى المعنى قوله او بعدم ضرورة خلافها اى ان حكم
فيها بعدم ضرورة خلاف تلك النسبة ان كانت موجبة فبعدم
ضرورة السلب او سالبة فبعدم ضرورة الايجاب قوله
فالممكنة العامة اما تسميتها بالممكنة فلاشتمالها على الامكان
واما العامة فلعمومها بالنسبة الى الممكنة الخاصة كما سيجئ قوله
فهى البسايط يعنى المعتبرة الامكان اعتبار بسايط اخر
بل سيجئ بسايط معتبرة فى ضمن المركبات لم تعتبر مفردة
وقد وصف البسايط فى شكل ووصف النسبة بس على التغير
مزاجى لمتفرع الخطيب الخارجى تسهيلا للضبط على المتعلم
تم بعون الله ومنه وحسن توفيقه بيد العبد الفقير عبد الكريم بن بكر الحريرى

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم